سوسيولوجيا التنظيمات الجمعوية بالمغرب
–سياق النشأة والتطور–

د. عمران الوطني
دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل
أستاذ وباحث في علم الاجتماع
أستاذ بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي
المغرب

الملخص

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل موضوع سوسيولوجيا التنظيمات الجمعوية بالمغرب من خلال عرض مداخل نظرية تأسيسية وإن كانت مقتضبة، نبتغي منها تأسيس معرفة نظرية ومنهجية من أجل الكشف عن المستور داخل هذه التنظيمات. التي يرجع ضهورها إلى سياق تاريخي أفرز عدة تغيرات، بفعل الحرب العالمية الثانية، وبفضل الدراسات الميدانية والاسهامات الأولى لرواد السوسيولوجيا، حيث عرف هذا الحقل تطورا مند بداياته حيث ركز على التنظيم بكونه يمثل مجموعة معقدة من العمليات المندمجة فيما بينها. أخذا بعين الاعتبار الاختلافات والتمايزات التي تكون داخل المجتمعات والمجتمع الواحد.

في هذا السياق، اقترنت التنظيمات الجمعوية بالتحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية، وتأثيراتها على المجتمعات العربية بما في ذلك المجتمع المغربي نتيجة الاحتكاك المباشر بالثقافة الغربية في الفترة الكلونيالية. بناء على أول ظهير منظم للجمعيات سنة،1914 حيث كانت كل القوانين المنظمة مأخوذة عن القانون الفرنسي باختلافات جوهرية تجعل النظام المغربي أضيق في نطاق الحريات.

الكلمات المفاتيح:

السوسيولوجيا، التنظيمات الاجتماعية، الجمعية. التنظيمات الجمعوية بالمغرب.

تقديم:

تعتبر التنظيمات الاجتماعية مجال لمبادرات تضطلع بها مجموعة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية؛ إنه "فاعل لا دولتي (Non étatique) يضطلع بدور اجتماعي في التعبئة والتنظيم.[1] هذا التعريف يستدعي رصد الملامح العامة لتطور المجتمع المدني عبر التاريخ قبل مقاربته سوسيولوجيا ولو باقتضاب شددي. فمنذ المرحلة القديمة في مصر والأغورا الاغريقية Agora Grèque حيث كانت تعقد اجتماعات يستثنى منها النساء والأطفال والعبيد، وهو ما يحيل إلى التماهي بين التنظيم الاجتماعي والدولة، مرورا بالعصر الوسيط وهيمنة الكنيسة على هذه التنظيمات باعتبارها مجتمعا سياسيا، في مقابل "مجتمع الإله"(Société de Dieu). وصولا لعصر الأنوار الذي عرفت فيه التنظيمات الاجتماعية زخما تأسيسيا مع إسهامات نظرية العقد الاجتماعي وأصبحت أكثر انفتاحا واعترافا بالفرد المواطن في الحرية والملكية وغيرها من الحقوق التي تشكل جوهر فكر الأنوار.

والذي ضل فيه رديفا لشكل التنظيم السياسي القائم وفق قواعد مضبوطة بمقتضى قوانين تنظيمية. وعليه فإن المفهوم سيتبلور مع إسهامات هيغل Hegel الذي موقعه بين منزلتي: الأسرة والدولة، وربطه بالحداثة فتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل، حتى يتمكن من البقاء. في حين اعتبره كارل ماركس مجالا للتنافس والصراع وفرض هيمنة وسيطرة الدولة. عكس غرامشي الذي أعاد بناء المنظومة الماركسية واعتبره فضاء للتنافس الإيديولوجي، مقابل المجتمع السياسي الذي هو حيز للسيطرة بواسطة سلطة الدولة.[2]

1. رواد سوسيولوجيا التنظيمات

تناولت المقاربة السوسيولوجية المجتمع المدني بمعاني تتجاوز الإرث الكلاسيكي الماركسي والليبرالي حيث استعمل المفهوم في السوسيولوجيا التاريخية والسياسية. وفي سياق السوسيولوجيا السياسية يعرفه Bernard Bertrand في كتابه:" La sociologie Politique" على أنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط للحكومة... وهو النسق السياسي المتطور لمراقبة المشاركة السياسية."[3]

مكن هذا التعريف من تجاوز المنظور التعاقدي الذي كان سائدا من جهة، والتخلي عن مجموعة من المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما فعل هيغل وماركس وغرامشي. لتصبح له دلالة محددة دقيقة وإجرائية. وبهذا المجتمع المدني عبر هياكله ومؤسساته وما يطرحه من إشكالات أصبح رهانا سوسيولوجيا يحتاج إلى التحليل والدراسة السوسيولوجية، فنجد من هؤلاء المؤسسين الأوائل: أليكسيس دي طوكفيل* Alexis de Tocqueville الذي انطلق في تحديده للظاهرة الجمعوية من المجتمع الأمريكي والواقعة الدمقراطية التي هيئت الأرضية المناسبة لنشأة التنظيمات الاجتماعية. فطبيعة المواطن الأمريكي تدعوه إلى الاعتماد على ذاته لمواجهة كل مشاكل الحياة ولا يكاد يعير اهتماما للسلطة إلا إذا كان من غير الممكن تجاوزها؛ وهكذا لا يقتصر المواطن الأمريكي على الشركات فقط وإنما يتم خلق الجمعيات لأهداف الأمن العام، الأخلاق، الدين، التجارة، سواء كانت عامة أو خاصة. فالتنظيمات الاجتماعية في نظره تتأسس على القناعة العامة والمشتركة بين أفراد المجتمع وعلى الفعل الجمعي المشترك، فالفرد في المجتمع الأمريكي يميل أكثر للعمل الجمعوي منه إلى الدولة وذلك لتحقيق حاجاته بكل حرية. ورغم ما تعرض له طوكفيل من انتقادات إلا أن هذا لا يمنع من الاعتراف بإسهاماته المهمة في التأسيس للتنظيمات الجمعوية فبغض النظر على أن الجمعية أداة لتعزيز الديمقراطية فهي أيضا مؤسسة للتنشئة الاجتماعية.[4]

تجدر الإشارة إلى أن تطور التنظيم الجمعوي بشكله الحالي راجع أساسا إلى القطيعة مع الحداثة والتي بموجبها صاغ فردناند طوني Ferdinand Tönnies تصورا للكايانات والعلاقات الاجتماعية من خلال التميز بين الجماعة Communautéوالمجتمع Société، الذي اكتسى أهمية مفصلية في تاريخ السوسيولوجيا عموما ومهد الطريق أمام العديد من الدارسين والسوسيولوجيين لدراسة المجتمع.[5]

وفي هذا السياق يربط إميل دوركايمEmile Dureim التنظيمات الاجتماعية بالوعي الجمعي، أي وعي الأفراد بانتمائهم إلى جماعة تعبر عن وجودهم كأفراد لهم روابط اجتماعية. فهو يؤكد على ضرورة تخليق الدولة من خلال ثنائية: مجتمع منظم/ دولة. وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الباحث فوزي بوخريص: "باستحالة العيش بشكل جماعي دون الوعي بالكيان الذي يشكلونه في تفاعل وتبادل مستمر، وهذا الارتباط بشيء يتجاوز المصلحة الفردية نحو المصلحة الجماعية، وهو مصدر كل نشاط أخلاقي."[6]

وبهذا فالدولة في نظر دوركايم لا يمكن أن تحافظ على وجودها إن كانت خصما للإنسانية، وهو تماما عكس تصور النظرية الألمانية حول دولة القوة. فالمجتمع لا يمكن أن يستمر في وجوده دون تنظيمات وكيانات ثانوية تسمى التنظيم المهني La corporation الذي يصبح مع الزمن مؤسسة عمومية لأنها تمثل العنصر الجوهري فيه. وهي في نظر دوركايم "بمثابة علاج أزمة المجتمع المعاصر، فغيابها يؤدي إلى فراغ هائل ويحرم المجتمع من الأجهزة الضرورية للسير الطبيعي للحياة الاجتماعية وللصحة العامة للجسم الاجتماعي."[7]

هنا دوركايم يوظف مفهوم الغيرية باعتبارها ضرورة حيوية لوجود الحياة الاجتماعية واستمرارها والتي تنتج عن تشابه الأفراد وتقسيم العمل. أي وفق حالتين: حالة التضامن الميكانيكي التي يكون فيها الفرد منصهرا وخاضعا لنفس القيم والمعتقدات. وحالة التضامن العضوي: التي يكون فيها الفرد حرا مستقلا عن الجماعة رغم انتمائه لها، فرغم التمايز التضامن ساري المفعول. لذلك يلجأ لنا المجتمع إلى ما أسماه دوركايم: "شبكة الأمان" المتكونة من التنظيمات والمؤسسات المدنية الوسيطة بين الدولة والفرد[8] وينتقل المجمع بذلك من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي.

هذا التطلع الدوركايمي جعله يدرك حقيقة التنظيم الجمعي على حد تعبير لويس لافيل.* والذي تم انتقاده من مجموعة من الباحثين على سبل المثال نذكر الباحثة مارثين بارتليمي*: التي اعتبرت مشروع "تقسم العمل الاجتماعي" نوع من التنظير الاشكالي، جاء تضامنا مع الثورة وأهدافها ومتطلعاتها، ومع تجاوز كل المواقف الرافضة لوجود تنظيمات اجتماعية ومؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين. وفي هذا السياق، سيتبلور الحق في تكوين تنظيمات اجتماعية في قانون رسمي سنة "1901.[9] هذا القانون هو جزء من تقدم المفاهيم المعادية للفردية، في بُعد «تضامني» تشمله فكرة «الدين الاجتماعي» وانتصار لجهود دوركايم وغيره من المفكرين السياسيين.[10]

يتواصل مسار تطوير سوسيولوجيا التنظيمات مع ماكس فيبر وحديثه عن البيروقراطية العقلانية في خضم تعريفه موضوع ومنهج السوسيولوجيا. فهو يسعى إلى فهم النشاط الاجتماعي الناجم عن سلوك فاعل أو عدة فاعلين أفراد. فالتنظيم الاجتماعي هو ناتج عن تفاعل الأفراد ضمن علاقات اجتماعية ليس بهدف متغير المصلحة فقط وإنما الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات على رأسهم القيم؛ أي أن الفعل الاجتماعي حسب فيبر يتحدد من خلال كونه فعل حدد بطريقة عقلانية غائية، وبطريقة عقلانية قيمية.

وبهذا فالتنظيمات الاجتماعية عند فيبر هي تمثلات يتمثلها الناس في الواقع وتوجه أنشطتهم.[11] ففي السوسيولوجيا لا يمكنها تجاهل أشكال الفكر الجماعية، والتي تتمظهر عبر هذه التنظيمات من ملاحظة القوانين الوظيفية، طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد إلى فهم وتفسير سلوك هؤلاء الأفراد والغاية مما يفعلونه.[12]

كما أن هذا المفهوم سيعرف مداه مع هابر مارس ومدرسة فرانك فورت خاصة مع تبلور مفهوم الفضاء العام؛ دو المعنيين المادي والاستعاري الأول الذي يتكون من الشارع الساحات العمومية التي يعبر فيها الشعب عن رود فعله اتجاه السياسات العامة. والثاني يفيد المجال الذي يعبر فيه الأفراد عن آرائهم شرط توفر الحرية.[13] فالتنظيمات الاجتماعية عند هابر مارس تنبني على المصالح المشتركة بين الأفراد، والتواصل الذي يعد ميزته الأساسية فهو الوسيط بين المجال التي توضع فيه المصلحة وموضع التنفيذ. وبالتالي لا يقبل باختزال فعالية التنظيمات الاجتماعية في العقل الأداتي فهو يعتبره كمجموعة من المكونات تخضع للاندماج الاجتماعي، لتحقيق الإنتاج، يكونه المجال المناسب لتفعيل القانون والتخطيط الدقيق للحياة الاجتماعية وفق قواعد جديدة، فجل نشاطات التنظيمات الاجتماعية تبنى على قاعدة التفكير المنطقي والعقلاني، وهو أداة فعالة لإدارة الصراع ومواجهة الأزمات الاجتماعية.[14]

2. التأسيس لسوسيولوجيا التنظيمات الجمعوية.

يعتبر التنظيم في نظر ألان تورين أداة أساسية لتعبئة الطاقات الإنسانية وتوجيهها نحو غاية وهدف مشترك ومحدد.[15] بهذا المعطى فالتنظيم هو عملية اجتماعية يتم بناؤها كفعل اجتماعي يسعى لتثبيت قيم معينة وبلوغ أهداف محددة. وهو الأمر الذي يؤكد عليه جورج لاباساد بإضافة معنيين: الأول يتشكل في تنظيمات اجتماعية مثل النقابات والجمعيات... والثاني السلوكات والسيرورات الاجتماعية داخل هذا التنظيم؛[16] أي أن التنظيم له بعدين: بعد برغماتي الأهداف وبعد اجتماعي يتمثل في العلاقات الإنسانية؛ أي دراسة الفعل الانساني المنخرط في العملية التنظيمية.[17]

لهذا، التحليل التنظيمي في عمقه يستهدف بالدرجة الأولى الفعل المنظم وعلاقة الفاعل بالنسق. ويسعى إلى تقديم اقتراحات عملية لحل المشاكل التي يقع فيها التنظيم تطويرا له وتحقيقا للأهداف المشتركة.*

تتميز التنظيمات بعدة خصائص ومميزات باعتبارها سوسيولوجيا للفعل الجماعي المنظم، وبهذا الصدد يشير كل من الباحثين برنار ديما ومشيل سيغي إلى ثلاثة نقاط أساسية توجه هذا الفعل الاجتماعي المنظم وهي: تعدد عقلانيات التنظيم والمساهمة فيه من خلال التنافس والاستراتيجيات ولعب الأدوار للحفاظ على التنظيم. بالإضافة إلى التنظيم المؤقتة لعلاقات القوة بين أعضاء التنظيم. وذلك لاكتشاف قواعد التنظيم وفك نسق الفعل المبني داخله على علاقات السلطة والتفاوض.[18]

أكيد أن هناك خصائص عديدة مميزة للتنظيمات وتحليلها. كتلك التي تقوم على مفهومين أساسيين ويعتبران مفتاحا لتحليل التنظيمات وهما التباين والتكامل*. ذلك أن استراتيجيات الفاعلين داخل التنظيم تأخذ معناها وتؤسس وجودها داخل سياق ثقافي معين."[19] فالتنظيمات حسب إرهارد فريدبرغ كيان اصطناعي وواقعة ثقافية فهي نتاج ثقافة ومنتجا لها.[20]

أصبح للتنظيم دور واضح في الحياة الاجتماعية الأمر الذي يستدعي الوقوف عند أهم النظريات السوسيولوجية المؤسسة في محاولة منا الخروج بتعريف سوسيولوجي للتنظيمات الجمعوية. وبهذا فقد ارتبطت سوسيولوجيا التنظيمات في نشأتها ارتباطا وثيقا بعلم الاجتماع الصناعي. بالإضافة إلى اتساع النمو التنظيمي في العصر الحديث وما يتسم به من علاقات معقدة لدرجة أن الباحث روبيرت بريثيوس R. Presthus سمى المجتمع الحديث باسم المجتمع التنظيمي. فدعت الحاجة إلى ظهور علم يعنى بدارسة التنظيمات الاجتماعية خاصة بعد صدور كتاب التنظيمات الحديثة أميتاي إتزيوني A. Etzioni الذي طبق فيه مناهج علم الاجتماع في دراسة مختلف أنماط التنظيمات.[21]

وحتى لا نغرق في التفصيلات النظرية الكلاسيكية لحقل التنظيمات الاجتماعية نشير إلى أنه سيتم التطرق إليها بشكل انتقائي، على اعتبار أن هذه الانتقائية تراعي مبدأ الالمام بتيمة مقالنا.

عموما ركز التيار الكلاسيكي عل مطلب العقلنة في سياق التطورات الصناعية وما تتطلب من تنظيم عقلاني للعمل وبالتالي الفكر الاقتصادي أثر بوضوح في التيار العقلاني لنظرية التنظيم مع كل من تايلور F,W,Tylor وفايول H,fayol وماكس فيبر M, Weber. فإن كان تايلور[22] اعتمد على الطريقة المثلى لتنظيم العمل من خلال اشتغاله على التنظيمات الصناعية بتحليل هذه الظاهرة (التقاعس والفرملة المقصودة)[23] فإن فايول اهتم بالنظرية الإدارية وركز على جميع نواحي النشاط الإداري. في حين أن فيبر اهتم بدراسة التنظيمات البيروقراطية الرسمية من خلال التصنيف لأنماط التنظيم (العقلاني، التقليدي، الكاريزمي).[24]

وفي إطار آخر يصوغ لنا هيربرت سيمون Herbert A.Simon مفهوم العقلانية المحدودة الذي يسمح بفهم آليات اتخاذ القرار كعملية أساسية بالنسبة للتنظيم، فالنسبة له عندما نهتم بدراسة التنظيم كنسق له أهداف نقف عند "العمليات التي يواجه أعضاء التنظيم من خلالها الاختيارات المتعلقة بالسلوك المنسجم مع طبيعة هذا النسق".[25] وقد تم تناول المقاربة النسقية في التنظيمات تحت اسم التحليل النموذجي للأنساق (A.M.S) والذي يتيح حسب جاك ميلز Jacques Melése تحديد الأهداف والخطوط التقريرية الخاصة بكل جزء من

النسق، الذي يقتضي المرور من مستوى الاستراتيجية والبناء إلى مستوى التدبير ومراقبة التدبير. فيملز ينظر إلى التنظيم كمجموعة من الخدمات، بل كمجموعة من الأنساق الفرعية المنظمة والمنتظمة لضمان أنشطة ونشاطات التنظيم.[26] عكس مشيل كروزي وفريدبيرغ في تعريفهما لنسق الفعل الملموس باعتباره: "ذلك الكل الذي يتألف من مجموعة عناصر مترابطة فيما بينها، وتتمع بحد أدنى من البنية يجعلها تتميز عن أي تجمع تلقائي وعضوي للناس."[27]

وضمن مقاربة سوسيولوجية جديدة للتنظيم هناك من يعتمد التحليل الاستراتيجي من خلال اعتبار الفاعل في التنظيم فاعلا يحتكم إلى استراتيجية. وأن التنظيم يتجاوز الإطار الأول المتعلق بالشركة التجارية والمقاولة إلى التنظيمات الاجتماعية ومن ضمنهم الجمعيات.

هذا التوجه السوسيولجي الجديد بدأ الاهمام به بعد عشرين سنة من ظهور سوسيولوجيا التنظيمات. أي بعد أن أصبح الحقل الجمعوي يعاني من مشاكل شبيهة بتلك التي تعاني منها المقاولة. وبالتالي تم استثمار منهج سوسيولوجيا التنظيمات في دراسة التنظيم الجمعوي.

شكل التحليل الاستراتيجي في المقاربات السوسيولوجية للتنظيمات أهمية كبرى وأحد أقطابها الأساسية التي قلبت مسار البحث السوسيولوجي من خلال إثباته لفكرة مُركزة وهي : أن اليوم لا أحد أصبح يقبل أن يعامل كوسيلة لإتمام أهداف التنظيم، الكل أصبح فاعلا ويتبع استراتيجية لتحقيق أهدافه ومشاريعه الخاصة أخذا بعين الاعتبار البنية الداخلية للتنظيم.

كما يقول بذلك فريدبرج. ويؤكده كروزي حيث يقولان:" لا يمكن اعتبار الانسان داخل التنظيم كيَد فقط أو كرجل فقط، وإنما اعتباره رأسا وعقلا مفكرا يتمتع بكامل حريته، مستقل، قادر على الفعل والابتكار."[28] وينبني التحليل الاستراتيجي على مفاهيم أساسية ندرج أهمها في الخطاطة التالية: استراتيجية الفاعلين، السلطة، ودائرة اللايقين. فكلما ارتفع اللايقين داخل التنظيم كلما شكل مصدرا أساسيا للتفاوض، واستعمل أثناء المساومة على مصالحهم لتحقيق الأهداف المشتركة والمخطط لها مسبقا.[29]

ويكشف الباحث فليب بيرنوفي في كتابه سوسيولوجيا التنظيمات أنه رغم ما خلقه التحليل النسقي من عالم متقلب وعلاقات مبادلة لا يمكن القفز عنها أو تجاوزها، مما يستلزم على الباحث الوقوف عندها حتى يكتسب المعرفة الدقيقة التي تخول له التحليل.[30] ويشير نفس الباحث إلى أن تغير القيم التي شهدته المجتمعات الغربية مهد الطريق للنسيج الجمعوي وحدد ثلاث سمات لهذا التحول: أولا: الوعي بأهمية الاستراتيجية للتنظيمات والمؤسسات، وثانيا: فعالية وشمولية التفسير بالتنظيمات عوض التفسير الفردي. وثالثا: تغير النظرة في سير التنظيمات. وأصبح التركيز على طريقة تدبيرها.[31]

بناء على ما سبق تعتبر التنظيمات الجمعوية فاعلا في تدبير المدينة. وعليه فالجمعية هي تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، ولا تتوخى الوصول إلى السلطة السياسية أو تحقيق الربح. فهي حسب الباحث فوزي بوخرص: " لا يمكن أن نتحدث عن جمعية إلا إذا كان هناك تضامن وتجاوز للذات وغيريتة، كمبادئ أخلاقية مؤسسة للحياة داخل المجتمع... فهي بقدر ما يستثمر فيها الأفراد جزءا من شخصهم ووقتهم، بقدر ما يكتسب منها قيمة واعترافا بوجوده وانتمائه الاجتماعي."[32] ومن خلال هذا التعريف سنحاول دراسة وتحليل دور الفاعلين الثقافين بالتنظيمات الجمعوية في حكامة المدينة ثقافيا.

3. تطور التنظيمات الجمعوية بالمغرب

عرفت الظاهرة الجمعوية بالمغرب تطورا ملموسا بداية بالإرهاصات الأولى بما قبل الاستعمار باعتبارها تجريب اجتماعي يهدف إلى خلق تنظيمات اجتماعية.[33] وما يؤكد هذا التجريب هو وجود تقليد مترسخ في المجتمع المغربي يتجلى في أشكال التنظيمات التقليدية وأشكال التضامن العفوي في مختلف مجالات الحياة اليومية (كالحنطة والتويزة والجماعة). ويشير الباحث فوزي بوخريص إلى استمرار أنظمة التضامن والتعاون العفوي من خلال العمل التعاوني والخيري، الذي يستفيد من مساهمات الأشخاص الميسورين والمؤسسات الدينية كمؤسسة الأحباس فرغم طبيعتها الدينية إلا أنها كانت منفتحة على الشؤون الاجتماعية للمجتمع. هذا الفعل الجمعوي استمر في أشكاله الحديثة المتمثلة في

الجمعيات، التعاونيات... التي بدأت مع الحماية الفرنسية وفعل التمدين والهجرة القروية من البادية نحو الحاضرة. وتطور العمل الجمعوي بعد الاستقلال. فالملاحظات المسجلة في العقود الأخيرة تبرز هذا التطور والدينامية الجمعوية والمتمثلة في ارتفاع عدد الجمعيات، وكذا تأييد هذه التنظيمات ومحاولة هيكلتها من لدن مؤسسة الدولة.[34]

اقترنت التنظيمات الجمعوية بالتحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية، وتأثيراتها على المجتمعات العربية بما في ذلك المجتمع المغربي نتيجة الاحتكاك المباشر بالثقافة الغربية في الفترة الكلونيالية. بناء على أول ظهير منظم للجمعيات سنة 1914، حيث كانت كل القوانين المنظمة مأخوذة عن القانون الفرنسي باختلافات جوهرية تجعل النظام المغربي أضيق في نطاق الحريات.[35]

ونتج عن هذا الاحتكاك حسب الباحث أحمد الشراك "إنشاء المستعمر مجموعة من الجمعيات المختلطة في ثلاثة فضاءات: المدرسة والنقابة والجيش. ونشطت الحركة الجمعوية في أواسط التلاميذ والطلاب بهدف تدجينهم واستمالتهم إلى الحالة الاستعمارية."[36] ويضيف نفس الباحث أن هذا الفعل الجمعوي لم يحقق الغرض منه بقدر ما أنشأ تنظيمات جمعوية شبابية نضالية مقاومة للاستعمار. وقد كانت هذه التنظيمات كثيرة خاصة جمعيات هواه المسرح والتي كان لها نفس الهدف وهو المقاومة.[37]

وهكذا فقد عرفت فترة الحماية تأسيس العديد من الجمعيات حسب الباحث فوزي بوخريص بالمراكز الحضرية بين تلك التي لا تشكل تهديدا للسلطة الاستعمارية.[38] وأخرى تمثل العكس والتي حاول المستعر حسب "عيسى يكن" إجهاضها كثيرا لدرجة لم يمنح وصل الاعتراف للعديد من الجمعيات المناضلة منها الجمعية المغربية لتربية الشبيبة L'AMEJ حتى سنة 1956 أي بعد استقلال المغرب.[39]

تطور المشهد الجمعوي بالمغرب بعد الاستقلال وتدفق بشكل متصاعد، حيث تميزت السنوات الأولى بالتطوع بمعناه الحديث. فقد شكل العمل الجمعوي حسب "عبد الله حارص": "حركة تطوعية اجتماعية، يمثل جوهر النسيج الثقافي والاجتماعي، هدف إلى نشر الوعي والاهتمام بقضايا المجتمع في أفق ترسيخ ممارسة ثقافية. ولأنه حلقة ضمن نسق الحريات العامة لا يمكن اختزاله في الحد المرتبط بها فقد أثبت بالملموس حسب نفس الباحث قدرته على التدبير المشترك والعمل الجماعي المسؤول."[40]

منذ نهاية الثمانينات، شهدت التنظيمات الجمعوية نمواً مذهلاً في المغرب. فعلى رأس كل شهر، تظهر عدة جمعيات جديدة بالمجتمع المغربي. ويرجع ذلك حسب كل من Guilain Denœux و Laurent Gateau إلى تباين المشهد السياسي الذي كانت توجد فيه أحزاب قليلة الدينامية ومتنامية الانقسامات الداخلية من جهة، وبين التنظيمات الجمعوية التي كثيراً ما تبدي حيوية استثنائية من جهة أخرى. مقابل موقف الدولة من هذه الظاهرة باعتبارها مظهرا آخر من مظاهر الانفتاح الديمقراطي.[41] مما أدى إلى بروز الجمعيات كفاعل جديد في مجال التنمية الاقتصادية، ومجال لمواجهة آثار الاقصاء الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والثقافي. وما ميز النشاط الجمعوي استقلاليته عن السلطة المركزية في نشاطاته، ما أكسبه قدرة على الحركة والعمل التطوعي والمساهمة في تدبير الشأن العام.[42]

صنف كل من Guilain Denœux و Laurent Gateau الجمعيات المغربية وفقا لمعيارين: درجة استقلاليتها إزاء السلطات العمومية وطبيعة أنشطتها. ويتيح ذلك حسب نفس الباحثين التمييز بين ثلاث فئات هي: الرابطات الإقليمية (التي يشار إليها أحيانا بالمنظمات غير الحكومية –الحكومية)، والشعارات الاقتصادية والاجتماعية، وتلك التي تنشط في المجالات الحساسة سياسيا. هذه الفئات الثلاث ليست مغلقة تمامًا عن بعضها البعض فهي تسعى لخلق نسق تشاركي.[43]

في هذا السياق يفسر الباحث J,L Laville انبثاق الفعل الجمعوي بالتفسير البرغماتي أولا: حيث يعتبر أن الفاعل الفرد قادر على تحقيق منفعته الذاتية وتحديد أولوياته بشكل عقلاني وتراكم تحقيق مصالح الفاعلين هو ما ينتج الظاهر الجمعوية. الذي عبر عنه فيبر بالفعل الجماعي ومنه الفعل الجمعوي، وهذا ما نجده عند رايمون بدون Raymond Boudon بتعبير الفردانية المنهجية[44] والتفسير القيمي. ثانيا: لكون

الفعل الجماعي موجه بقيم وقناعات، فالفعل الجماعي لا يمكن أن يفسر وفق منطق مصالح الأفراد، وإنما وفق انشغالاتهم بالقوانين والقيم والأخلاق.[45]

عرفت سنوات التسعينات الانطلاقة الكبرى للتنظيمات الجمعوية بالمغرب شملت حتى المناطق النائية والمهمشة كفضاءات للمشاركة والابداع، وانعكست هذه المشاركة على جميع المستويات بما فيها تنامي الثقافة الحقوقية (حقوق الانسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل).[46] وظهور التنظيمات الاجتماعية في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع تنظيم المشاريع والمقاولة. ومن بين هذه المنظمات: الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED)، والجمعية المغربية لدعم النهوض بالمؤسسات الصغيرة (AMAPPE)...وغيرها. وتهدف هذه التنظيمات إلى تعزيز تنظيم المشاريع في المدارس والجامعات ومساعدة منظمي المشاريع على التدريب، أو إجراء دراسات جدوى، أو بدء أعمالهم التجارية، باعتماد مقاربة تشاركية.[47] هذا التطور الكمي رافقه تطور كيفي وتخصصي. وخلق لنا جمعيات موضوعاتية مساهمة في الفعل الاجتماعي بإمكاناتها المحدودة استطاعت أن تخلف أثر في المخطط التنموي والدمقراطي.[48]

يرى الباحث أحمد شراك أن الجمعيات الثقافية لعبت "دورا مهما منذ الاستعمار إلى اليوم لكن هذا الدور كان مجحفا في حقها والدليل على ذلك الميزانية المخصصة من طرف وزارة الثقافة تعتبر الأضعف في النسيج الحكومي، فضلا عن الدور الهامشي للخطاب الثقافي في الهيئات السياسية والنقابية..." وللخروج من هذا التصور يدعو عبد الله حارص إلى تجاوز التصورات الثقافية الضيقة للتنظيمات الجمعوية، وإعادة النظر في أساليب التسيير والتنظيم وربط العمل الجمعوي بالبحث والتطبيق. لجعله عنصرا مشاركا وأساسيا في عملية صنع القرار ضمن سياق مشروع حداثي ودمقراطي مستند إلى قيم المواطنة ومنفتح على العالم. وبأن هذه التنظيمات الجمعوية دعامة أساسية في مخطط التنمية وقوة دبلوماسية فعالة لخدمة الوطن.[49]

صاحب هذا التطور غنى على مستوى القوانين المنظمة والتعديلات التشريعية، خاصة بعد صدور ظهير رقم 1.02.206 في 23 يوليوز 2002. الذي شمل مجموعة من التعديلات أهمها استفادة الجمعية من الوصل النهائي لتأسيس الجمعيات في أجل أقصاه 30 يوما، وبعدها تمارس الجمعية كل نشاطاتها بكل حرية. [50]

عقب هذا التعديل حسب الباحث فوزي بوخريص مجموعة من التعديلات لعل أهمها تعديل لقانون الجمعيات سنة 2009 والذي هدف إلى حماية حرية الجمعيات والنهوض بها، وتشجيع جميع الفاعلين الجمعويين ومدهم بكل أشكال المساعدة الضرورية، للنهوض بالمصلحة العامة للمجتمع، وفق أهداف مشتركة محددة مسبقا، واعتبار الجمعيات شريك أساسي في فعل التنمية وهو ما أكدت عليه معظم مضامين خطابات ملك البلاد.[51] وعلى رأي آلان تورين التنظيم الاجتماعي أداة تقنية لتعبئة الطاقة الإنسانية وتوجيهها لتحقيق غايات مشتركة.[52]

على أساس ما تقدم أصبحت التنظيمات الجمعوية بالمغرب معترف بها من طرف السلطات العمومية ولها دور تشاوري في مختلف مجالات التنمية، إذ أضحت تتمتع بهامش أوسع من الحرية في ممارساتها، مع تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة العلمية إلى سوسيولوجيا التنظيمات الجمعوية، مع الرواد المؤسسين، وتطور هذا الصرح النظري الذي يستند إلى رؤى متعددة في محاولة لرصد الفعل الجمعوي بالمغرب وتطوره. باعتبار التنظيمات الجمعوية فاعلا أساسيا في عملية التنمية وشريك أساسي، يمثل قوة اقتراحية في السياسات العمومية والثقافية، مع مراعاة خصوصيات هذا التنظيم الثقافية.

الهوامش:

1Dominique Colos, Le glaire et le fléau. Généalogie du fanatisme de la société civile. Edition Bernard Grosset et Fasquelle . Paris,1992. P:291.

[2] Sunil Khilnani, « LA « SOCIÉTÉ CIVILE », UNE RÉSURGENCE », Presses de Sciences, Critique internationale. n° 10, 2001, pp. 40-42.

[3] Bertrad Bernard, La sociologie politique, ed, puf, paris, 1979, p. 105.

* voir : Cyrille Ferraton, « L'idée d'association chez Alexis de Tocqueville », Cahiers d'économie Politique, n° 46, 2004, pp. 45-65.

[4] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013، ص. ص. 29-39.

[5] Ferdinand Tonnies, Community and Society, translated by, Charles Price Loomis, Dover Publicatios, INC, Mineola, New York. 2002, pp. 9-14.

[6] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، إفريقيا الشرق 2013، ص, 51.

[7] Emile Durkheim, De La division du travail social, éd quadriige, puf, 6 éd, 1893, p. 182.

[8] Emile Durkheim De La division du travail social, op, cite, p. 183.

* voir : Jean-Louis Laville, « Pour une problématique de l'analyse des associations », Débats Jeunesses, 1996, N 1, pp. 247-265.

* voir : Maximos Aligisakis, « Barthélémy Martine, Associations : un nouvel âge de la participation ? », Revue française de sociologie, 2001, N 42-3, pp. 589-591.

[9] Barthélémy Martine, Associations : un nouvel âge de la participation, éd, Presses de Sciences Po (Collection académique), Paris, 2000, p. 50.

[10] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص. 55.

[11] Voir : Max Weber, Économie et société, Libraire Plon, paris,1995, p. 41.

[12] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق. ص ص . 55-60.

[13] Jurqen Habermas, L'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitue de la société bourgeoise, paris,1988, p. 45.

[14] إدريس الإدريسي، المجتمع المدني في سوسيولوجيا التنظيم ومنطق الحكامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019. ص. 44.

[15] Alain Touraine, rationalité et politique dans l'entreprise : l'économie du 20 siècle : T2 éd puf, 1996, paris. P. 139.

[16] Lapassade Georges et René Lourau, Clefs pour la sociologie, éd seghers, paris,1971, p. 132.

[17] Jérôme Tubiana, « Jubilé de la sociologie des organisations : un numéro spécial de la revue Entreprises et Histoire », Annales des Mines, Gérer et comprendre, N° 130, 2017, p p. 101-103.

* Voir : Crozie Michel et Friedberg Erhard, L'acteur et la système, éd Seuil, paris, 1977.

[18] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيلوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص ص. 65-66.

* يتعلق الأمر هنا محاولة بحثية قام بها الأستاذان بجامعة هارفرد وهما: Paul Lawrence و Lorsch Jay. المرتكزة على مفهومين: التباين في التنظيم ويدل على درجة اختلاف السلوك والاشتغال داخل التنظيم. والتكامل في التنظيم توحيد الجهود داخل التنظيم بهدف الإنتاج.

[19] فوزي بوخريص، نفسه، ص. 76.

[20] Erhard Friedberg, « Michel Crozier (1922-2013) : un passeur, mais surtout un innovateur », Revue française de sociologie, Vol. 54, 2013, p p. 1-3.

[21] إدريس الدريسي، مرجع سابق، ص. 97.

[22] للمزيد من التفاصيل: أنظر فزة جمال، سوسيولوجيا التنظيمات أسس واتجاهات، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013، ص ص . 116-118/ 123-124.

[23] Tayllor, F, M, principes d'organisation scientifiques usines, in f séguin, j,p, chanlat, analyses des organisations,1912, p. 92.

[24] Michel Crozie, « Comment je me suis découvert sociologue. Réflexions sur un apprentissage qui ne sera jamais terminé », Revue française de science politique, N° 46, 1996, p p. 80-95.

[25] إدريس الدريسي، مرجع سابق، ص. 115.

[26] عبد الكريم الادريسي القنبعي، الثقافة المقاولاية، من نظريات المدارس إلى آليات المقاربة، مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات، منشورات مقاربة سلسلة دراسات، ط.1، 2003، ص. 76

[27] Crozie Michel et Friedberg Erhard, op.cit, P. 18.

[28] Ibid, p. 38.

[29] Crozie Michel et Friedberg Erhard, op.cit, P. 65.

[30] Philippe Bernoux, La sociologie des organisations, éd du Seuil, 1985, p.118-119.

[31] فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، مرجع سابق، ص. 83

[32] نفسه، ص ص. 140-141.

[33] Roque, M.-A. (2004), (dir.), La société civile au Maroc : l'émergence de nouveaux acteurs de développement, Barcelone, Éd. Publisud. p. 14.

[34] فوزي بوخريص، في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب، مطبعة كوثر برانت- الرباط- 2015، ص ص. 13-20.

[35] نفسه، ص. 37.

[36] أحمد شراك، سوسيولوجيا الجمعيات الثقافية أي براديغم للعمل الثقافي، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية، مطبعة سيمبا فاس، الطبعة الأولى، 2015، ص. 10.

[37] أحمد شراك، مرجع سابق. ص. 11.

[38] فوزي بوخريص، في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور، مرجع سابق، ص ص. 21-22.

[39] Aissa IKKEN, Les organisations de jeunesse au Maroc, Pub ALASAS, 1997, p. 8.

[40] عبد الله حارص، المشهد الجمعوي بالمغرب، منشورات جمعية الشعلة للتربية والثقافة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص. 7.

[41] Guilain Denœux, Laurent Gateau, « L'essor des associations au Maroc : à la recherche de la citoyenneté ? », Maghreb – Machrek, N° 150, 1995, p.19.

[42] فوزي بوخريص، 2015، مرجع سابق. ص. 28.

[43] Guilain Denœux, Laurent Gateau, op.cit. p.20.

[44] Raymond Boudon, La logique du sociale, Paris, Hachette, 2009, p. 51.

[45] إدريس الدريسي، مرجع سابق، ص. 74.

[46] CHADLI. El Mostafa, La société civile ou la quête de la citoyenneté, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, série : Essais et Etudes, N°32, 2001, Rabat, p. 23.

[47] Guilain Denœux, Laurent Gateau, op.cit. p.20.

[48] MERNISSI. Fatema, Les Ait Débrouille – ONG Rurales du Haut Atlas, 3ème éd, Edition de Poche, Marsam, 2003, Rabat, p. 3

[49] عبد الله حارص. 2006، مرجع سابق، ص. 8.

[50] السهول. إبراهيم، نخب المجتمع المدني في المغرب، دراسة سوسيوسياسية لجمعيات حقوقية وثقافية ونسائية، الطبعة الأولى، دار الأمان، الرباط، ص. 47.

[51] فوزي بوخريص، 2015، ص ص. 43-45.

[52] Alain Touraine, 1996, op.cit, p. 140.